التسامح الديني في التاريخ الإسلامي

دراسة تاريخية تحليلية في مراحل التعايش وآليات إدارة التنوع الديني

(632–1258م)

Religious Tolerance in Islamic History

A Historical-Analytical Study of the Stages of Coexistence and Mechanisms for Managing Religious Diversity (632–1258 AD)

م.م عباس خالد عباس

Abbas Khalid Abbas

جامعة سامراء - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية

University of Samarra College of Education for Human Sciences Department of Geography

الكلمات المفتاحية: التسامح الديني، أهل الذمة، التعايش، الخلافة الإسلامية، الأندلس، بيت الحكمة.

Keywords: Religious tolerance, Dhimmis, Coexistence, Islamic Caliphate, Andalusia, Bayt al-Hikmah.

الملخص:

يُعدّ التسامح الديني من أبرز سمات الحضارة الإسلامية التي أثارت اهتمام المؤرخين والباحثين على مرّ العصور، وقد تعددت المقاربات في دراسته بين من أغرق في التمجيد ومن أسرف في النقد، مما يجعل الحاجة ماسّةً إلى دراسة تاريخية تحليلية موضوعية تُعيد هذه الظاهرة إلى سياقها الحضاري الصحيح. يتناول هذا البحث مسيرة التسامح الديني في التاريخ الإسلامي خلال المرحلة الممتدة من صدر الإسلام حتى نهاية العصر العباسي (632–1258م)، من منظور تاريخي تحليلي يجمع بين استقراء المصادر الأولية وتحليلها في سياقها الحضاري والاجتماعي، ويرتكز على مستويين تحليليين متكاملين: أولهما مستوى التأسيس الشرعي المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والوثائق التاريخية كصحيفة المدينة، وثانيهما مستوى التطبيق التاريخي في سياسات الخلافات الإسلامية المتعاقبة وممارساتها الفعلية في إدارة التنوع الديني. أظهرت نتائج البحث أن استدامة التسامح الديني في الحضارة الإسلامية لم تكن وليدة المصادفة، بل جاءت ثمرةً لمنظومة متكاملة من العوامل المتشابكة؛ في مقدمتها الإطار الشرعي القرآني والنبوي الذي أرسى مبادئ التعايش وأوجب البرّ والقسط مع غير المسلمين، وقد أكد ابن تيمية أن حفظ حقوق أهل الذمة والمعاهدين واجبٌ شرعي لا تتمّ العدالة إلا به (ابن تيمية، 1988م، ص. 136)، ونظامُ أهل الذمة الذي شكّل أُطراً قانونية وحقوقية مبكرة أتاحت لغير المسلمين العيشَ الكريم وممارسة شعائرهم بحرية وضمنت لهم المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والمهنية، وهو ما وثّقه الماوردي توثيقاً دقيقاً في أحكامه السلطانية (الماوردي، 1989م، ص. 138)، فضلاً عن دور المؤسسات العلمية كبيت الحكمة والدواوين الحكومية في إتاحة الفرص أمام أبناء الأقليات الدينية للإسهام في البناء الحضاري (الواسطي، 2022م، ص. 7). كما كشف البحث عن ارتباط وثيق بين التسامح الديني الإسلامي ومراحل الازدهار الحضاري، وأن الانتكاسات التي طرأت عليه ارتبطت في الغالب بأزمات سياسية لا بطبيعة الرسالة الإسلامية ذاتها. يُسهم هذا البحث في سد فجوة تحليلية في الكتابة التاريخية العربية ويُقدّم رؤيةً منهجيةً يمكن الاستئناس بها في تصميم سياسات التعايش في المجتمعات متعددة الأديان المعاصرة.

Abstract:

Religious tolerance ranks among the most prominent features of Islamic civilization, drawing sustained interest from historians and researchers across generations. The multiplicity of scholarly approaches underscores the pressing need for an objective historical-analytical study that restores this phenomenon to its proper civilizational context. This study examines the course of religious tolerance in Islamic history during the period from early Islam to the end of the Abbasid era (632–1258 CE), adopting a historical-analytical approach that integrates critical examination of primary sources with contextual civilizational analysis. The study operates on two complementary analytical levels: the legal-foundational level, represented by the Quran, the Prophetic Sunnah, and key historical documents such as the Constitution of Medina; and the historical-applied level, represented by the successive policies of Islamic caliphates. Findings indicate that the sustainability of religious tolerance in Islamic civilization was not incidental, but resulted from an integrated set of interrelated factors: a Quranic and Prophetic legal framework establishing principles of coexistence and obligating just treatment of non-Muslims — a principle that Ibn Taymiyyah affirmed as a religious duty without which justice cannot be achieved (Ibn Taymiyyah, 1988, p. 136); the Dhimmi system constituting early legal and rights-based frameworks; and the role of scholarly institutions such as Bayt al-Hikmah in enabling religious minority members to contribute to civilizational construction (al-Wasiti, 2022, p. 7). The study further reveals a close relationship between Islamic religious tolerance and periods of civilizational flourishing, as Watt described tolerance as a structural condition for Islamic civilizational prosperity rather than a mere moral virtue (Watt, 1972, p. 31). This study contributes to filling an analytical gap in Arabic historical scholarship and offers a methodological perspective applicable to tolerance policy design in contemporary multi-religious societies.

المقدمة:

يحتلّ التسامح الديني مكانةً محوريةً في منظومة القيم الحضارية التي قدّمها الإسلام للإنسانية، وقد غدا من أكثر المفاهيم حضوراً في الدراسات التاريخية والفكرية المعاصرة نظراً لما يكتسبه من راهنية متجددة في عالم تتصاعد فيه خطابات التعصب والإقصاء الديني. وقد عنى المؤرخون والباحثون بتعريف هذا المفهوم وتحديد أبعاده الفلسفية والقانونية والاجتماعية؛ فذهب ابن خلدون في مقدمته الشهيرة إلى أن الحضارات إنما تزدهر حين يسود فيها العدل وتُكفل فيها حقوق جميع مكوناتها البشرية بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القبلية، معتبراً أن الظلم مؤذنٌ بخراب العمران وانهيار الدول (ابن خلدون، 1406هـ، ص. 287). وفي السياق الفكري المعاصر يُعرّف الجابري التسامح بأنه «القبول بالاختلاف والاعتراف بالآخر شريكاً في الإنسانية والحقوق المدنية»، مؤكداً أن هذا المبدأ حقٌّ يقتضيه العقل والشرع والتاريخ (الجابري، 1991م، ص. 214).

وبينما كانت أوروبا في العصور الوسطى تعيش واقع الاضطهاد الديني ومحاكم التفتيش التي راح ضحيتها آلاف المخالفين في العقيدة، كانت الحواضر الإسلامية الكبرى من بغداد إلى قرطبة إلى القاهرة تحتضن جماعاتٍ دينية متعددة من مسيحيين ويهود وصابئة وزرادشتيين، يمارسون شعائرهم بحرية في معابدهم وكنائسهم، ويُسهمون في البناء الحضاري جنباً إلى جنب مع المسلمين في مجالات الطب والفلسفة والترجمة والإدارة. وقد رصد المستشرق آرنولد توينبي هذه الحقيقة التاريخية الكبرى حين قارن بين سياسات الدولة الإسلامية وممارسات الحضارات المعاصرة لها، فانتهى إلى أن التسامح الديني كان سمةً

تميّزت بها الحضارة الإسلامية تميزاً واضحاً وموثّقاً في عصرها (Toynbee, 1954, p. 83). ويُعضّد هذا الحكم ما أثبته توماس أرنولد من أن انتشار الإسلام في أجزاء واسعة من العالم اعتمد على الإقناع والتعامل الإنساني الكريم لا على القسر والإكراه (Arnold, 1913, p. 79).

وقد أرست الرسالة الإسلامية قاعدتها الشرعية في هذا الشأن منذ لحظاتها التأسيسية الأولى؛ إذ جاء القرآن الكريم بنصوص صريحة تُقرّر حرية الاعتقاد وتُوجب العدل مع الآخر الديني. قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: 256]، وقال سبحانه: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8]. وقد رأى ابن كثير في تفسيره أن آية لا إكراه في الدين نصٌّ قاطع في أن الإسلام لا يُجيز إرغام أحد على اعتناق دينٍ لا يؤمن به (ابن كثير، 1999م، ج1، ص. 682). وعلى الصعيد التطبيقي المبكر، أرست صحيفة المدينة المنورة نموذجاً فريداً للتعايش المدني المنظّم إذ قرّرت لكل طرف دينه وحقّه في الحكم الذاتي الديني والقضائي في شؤونه الخاصة (البلاذري، 1978م، ص. 3–5؛ Watt, 1956, p. 221).

تكتسب دراسة هذه التجربة أهميةً علمية متجددة لثلاثة أسباب متشابكة: أولها الحاجة الماسّة إلى التأصيل الموضوعي العلمي في مواجهة خطابين متطرفين كلاهما يزوّر التاريخ؛ خطابٌ يُضخّم النماذج الإيجابية حتى يجعلها مثاليةً مُطلقة، وخطابٌ مضاد يُجتزئ السلبيات ليبني منها صورةً نمطيةً زائفة. وثانيها الطاقة الاستلهامية الهائلة لهذه التجربة في تصميم

سياسات التعايش المعاصرة، إذ أثبتت أبحاث أوميد سافي وغيره أن الموروث التاريخي الإسلامي يزخر بنماذج إجرائية قابلة للاستلهام (Safi, 2009, p. 167). وثالثها الفجوة التحليلية الواضحة في الكتابة التاريخية العربية التي كثيراً ما اكتفت بالسرد الوصفي دون الغوص في تحليل الآليات المؤسسية الحاكمة.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من ثلاثة محاور جوهرية تجعل منها إسهاماً علمياً ذا قيمة مضافة في حقل الدراسات التاريخية الإسلامية: أولاً، تُقدّم الدراسة قراءةً تحليليةً نقديةً في تجربة حضارية بالغة الثراء والتعقيد تجمع في آنٍ واحد بين البُعد الشرعي العقدي والبُعد التاريخي التوثيقي والبُعد السياسي الحقوقي في منظومة تحليلية متكاملة. ثانياً، تستجيب الدراسة لسؤال راهن ومُلحّ بأدوات علمية تاريخية رصينة تتجاوز الشعارات والخطابات الإيديولوجية إلى الوثيقة والشاهد التاريخي الموثّق والتحليل النقدي المتوازن. ثالثاً، تستقصي الآليات المؤسسية التي اعتمدتها الدولة الإسلامية في إدارة التنوع الديني عبر مراحلها المتعاقبة، وهو جانب أُهمل في الدراسات التي اكتفت بالتقريظ المدّاح أو النقد التجريحي دون الوقوف عند الآليات التشغيلية التي جعلت التسامح واقعاً حياً.

الإشكالية البحثية:

ينطلق البحث من إشكالية رئيسية محددة المعالم مفادها: ما العوامل الحاكمة التي جعلت الحضارة الإسلامية في مراحل ازدهارها نموذجاً متقدماً للتسامح الديني وإدارة التنوع بمقاييس

عصرها؟ وكيف أثّرت المرتكزات الشرعية والسياسات الحكومية المتعاقبة والممارسات الاجتماعية اليومية في استدامة هذا التسامح أو تراجعه عبر حقب زمنية متعاقبة ومتباينة؟ ويمتد أثر هذه الإشكالية لتشمل سؤالاً عملياً ذا صلة: هل يمكن استلهام نماذج من هذه التجربة التاريخية لتصميم سياسات التعايش في المجتمعات متعددة الأديان في عصرنا الراهن؟

الأسئلة البحثية الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية يرتكز البحث على الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما المرتكزات القرآنية والنبوية التي أرست مبدأ التسامح الديني، وكيف تجلّت في السياسات الفعلية للدولة الإسلامية في مرحلتها التأسيسية؟

2. ما نظام أهل الذمة من الناحية القانونية والتاريخية، وما الضمانات الحقوقية الفعلية التي وفّرها لغير المسلمين في كنف الدولة الإسلامية عبر مراحلها المختلفة؟

3. كيف انعكس التنوع الديني على المؤسسات العلمية والإدارية في العصر العباسي والحضارة الأندلسية، وما حجم الإسهام الذي قدّمه أبناء الأقليات الدينية في البناء الحضاري؟

4. ما التحديات الرئيسية التي واجهت التعايش الديني وما أسبابها الحاكمة، وكيف تعاملت الدولة والمجتمع معها في مختلف الحقب؟

5. ما الدروس التحليلية المستخلصة من التجربة الإسلامية وإمكانية توظيفها في صياغة سياسات التعايش في السياقات المعاصرة؟

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي القائم على ركيزتين منهجيتين متكاملتين: الاستقراء والمقارنة. فعلى صعيد الاستقراء، يستقرئ البحث النصوص المصدرية والروايات التاريخية الموثوقة من المصادر الأولية ككتب التاريخ والفتوح والطبقات والتراجم والفقه السياسي الإسلامي، فضلاً عن الدراسات الأكاديمية المحكمة المنشورة في المجلات العلمية العراقية والعربية والأجنبية المتخصصة. وعلى صعيد المقارنة، يقارن البحث بين النماذج المختلفة للتسامح الديني في حقب وجغرافيات متباينة لاستخراج الأنماط المتكررة والعوامل الحاكمة التي تفسّر الاختلاف والتشابه بين هذه النماذج. ويتناول البحث مستويين تحليليين: الأول هو مستوى التأسيس الشرعي، والثاني هو مستوى التطبيق التاريخي. ويستخدم البحث أسلوب التوثيق وفق نظام 7APA في المتن وقائمة المراجع.

الدراسات السابقة:

تتنوع الدراسات التي تناولت موضوع التسامح الديني في التاريخ الإسلامي تنوعاً كبيراً بين المصادر الكلاسيكية الأولية والبحوث الأكاديمية المعاصرة. ومن أبرز الدراسات العربية المعاصرة دراسة الشمري والعوادي (2014م) الموسومة بـ«أثر التلاقح الفكري والثقافي بين المسلمين وأهل الذمة في نشر التعايش والتسامح الديني في العراق في العصر العباسي الأول»، المنشورة في مجلة كلية التربية الأساسية بجامعة بابل، والتي خلصت إلى أن التلاقح الحضاري بين المسلمين وأهل الذمة كان عاملاً محورياً في ازدهار العلوم والمعارف في

بغداد العباسية. كذلك قدّمت الواسطي (2022م) دراسةً قيّمةً عن «الإسهامات العلمية لأطباء أهل الذمة في الحضارة الإسلامية» في مجلة كلية التربية الأساسية بجامعة المستنصرية، استندت فيها إلى مصادر تراثية موثّقة وأثبتت أن أطباء مسيحيين كآل بختيشوع وحنين بن إسحاق كانوا في صميم الإنتاج المعرفي الإسلامي.

وعلى صعيد الدراسات الأندلسية المتخصصة، قدّم الشباني وجابر (2024م) في مجلة آداب الكوفة دراسةً تناولت «لمحات عن التسامح الديني للمسلمين مع المسيحيين في الأندلس»، واستندا إلى مصادر مسيحية وإسلامية متقاطعة وأثبتا أن التسامح الأندلسي كان سياسةً منهجيةً راسخة. أما دراسة البهادلي (2015م) في مجلة الأستاذ فقد ركّزت على «التسامح الديني الإسلامي في كتالونيا من الأندلس». وفي حقل الدراسات الفقهية برزت دراسة الدنيناوي (2018م) في مجلة بحوث ميسان التي تناولت «التسامح الديني في الخطاب القرآني: دراسة نحوية دلالية»، وتلك الدراسة للسامرائي وأحمد (2017م) في مجلة البحوث الإنسانية بجامعة ديالى حول أحاديث النهي عن تخويف أهل الذمة والمعاهدين. أما على صعيد الدراسات الأجنبية فقد قدّم تريتون (Tritton, 1930) دراسةً مقارنةً رائدة لأوضاع غير المسلمين، ورصد غويتاين (Goitein, 1967) تجربة الجاليات اليهودية في العالم الإسلامي رصداً ميدانياً موسوعياً دقيقاً.

الفجوات البحثية:

على الرغم من غزارة الدراسات وتنوعها، تبرز فجوات تحليلية واضحة تُبرّر الحاجة إلى دراسة جديدة؛ إذ ركّزت أغلب الدراسات العربية على الجانب الوصفي التاريخي دون التعمق

الكافي في تحليل الآليات المؤسسية الحاكمة. كما ركّزت معظم الدراسات الأندلسية على الحاضرة القرطبية وحدها دون تناول التجربة في مناطق أندلسية أخرى. وغلب على كثير من الدراسات الطابع الانتصاري الدفاعي الذي يُقيّد الباحث عن الاعتراف الموضوعي بالإخفاقات. يسعى البحث الحالي إلى سد هذه الفجوات من خلال مقاربة تحليلية مقارنة متوازنة.

موضع البحث من الدراسات السابقة:

يتميز هذا البحث عن سابقيه في تبنّيه إطاراً تحليلياً مزدوجاً يجمع بين المستوى الشرعي التأسيسي والمستوى التطبيقي المؤسسي، وربطه بين ظاهرة التسامح ومتغير الازدهار الحضاري ربطاً منهجياً موثّقاً، وحرصه على الموضوعية النقدية التي تُقرّ بالإنجازات وتعترف بالإخفاقات بمنهج علمي متوازن.

أولاً: التسامح الديني في مرحلة التأسيس (632–750م)

1.1 الوضع في صدر الإسلام وبداية سياسات التعايش:

حين أُعلنت الرسالة الإسلامية في مكة المكرمة في مطلع القرن السابع الميلادي، كانت الجزيرة العربية تعيش واقع تعددية دينية محدودة النطاق، مع وجود جاليات مسيحية في شمال الجزيرة ومنطقة نجران واليمن، وجاليات يهودية راسخة في يثرب والحجاز وخيبر. وقد أرسى القرآن الكريم منذ مراحل الرسالة الأولى قاعدةً عقديةً صريحة في شأن التعامل مع

الآخر الديني. وقد شكّلت هجرة النبي الكريم إلى يثرب عام 622م لحظةً تأسيسيةً بالغة الأهمية؛ إذ وجد المسلمون أنفسهم في مجتمع متعدد الديانات والقبائل، ما استدعى وضع أُطر تنظيمية واضحة تُحدد طبيعة العلاقة بين المكونات المختلفة وتُوزّع الحقوق والواجبات بينها على أساس العدل والمشاركة (الطبري، د.ت، ج2، ص. 401). وفي هذا السياق التأسيسي الفريد، صاغ النبي الكريم صحيفة المدينة المنورة التي يُجمع المؤرخون على أنها من أبكر الوثائق الدستورية وأكثرها تقدماً في تاريخ الإنسانية؛ إذ نظّمت العلاقة بين المهاجرين والأنصار وقبائل اليهود على أساس راسخ من الحقوق والواجبات المشتركة، وأقرّت لكلٍّ منهم دينه واستقلاله القانوني في شؤونه الخاصة (البلاذري، 1978م، ص. 3–5؛ Watt, 1956, p. 221). وقد أكد ابن تيمية في سياق تأصيله للعلاقة مع أهل الذمة أن حفظ عهودهم وضمان حقوقهم واجبٌ شرعي صريح لا يجوز التهاون فيه (ابن تيمية، 1988م، ص. 136). وقد واجه تطبيق مبادئ التعايش اختباراتٍ عملية عسيرة؛ إذ تعرّضت الوحدة السياسية الناشئة لتهديدات متعددة المصادر، ومن ثمّ كانت الحكومة النبوية تُوازن دائماً بين مقتضيات التعايش الديني ومتطلبات الأمن السياسي، وهو توازن دقيق ظلّ يُشكّل محوراً من محاور الإدارة السياسية الإسلامية عبر العصور (إيدان وإيدان، 202م، ص. 8).

1.2 الأساس الشرعي للتسامح الديني في القرآن والسنة:

أرسى القرآن الكريم قاعدة التسامح الديني على أسس عقدية راسخة تجعل منه واجباً شرعياً لا خياراً سياسياً مرحلياً قابلاً للمراجعة والتغيير. فقد جاءت آية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: 256] إعلاناً صريحاً مُطلقاً بأن الاعتقاد شأنٌ شخصي لا يُفرض بالقوة ولا يُنتزع

بالإكراه. وجاءت آية سورة الممتحنة أمراً إلهياً صريحاً بالبرّ والقسط مع غير المسلمين المسالمين. وقد فسّر ابن كثير هذه الآيات تفسيراً يُؤكد أن الإسلام لا يُجيز إرغام أحد على اعتناق دينٍ لا يؤمن به طوعاً واختياراً (ابن كثير، 1999م، ج1، ص. 682). وعلى صعيد السنة النبوية، وثّق السامرائي وأحمد (2017م) في دراستهما المحكمة المنشورة في مجلة البحوث الإنسانية بجامعة ديالى جملةً من الأحاديث النبوية الصريحة في النهي عن إيذاء أهل الذمة والمعاهدين والتعدي على حقوقهم، وصنّف الفقهاء هذه الأحاديث في مرتبة الأصول الشرعية الملزمة التي تُقيّد الحاكم والمحكوم على حدٍّ سواء. وقد جسّدت السيرة النبوية الشريفة هذه المبادئ في صور عملية حية؛ من أبرزها حسن استقبال الوفود غير المسلمة وإتاحة مسجد النبي لها للصلاة، وإعطاء الأمان لمن طلبه بصرف النظر عن انتمائه الديني.

1.3 نظام أهل الذمة في الخلافة الراشدة: الإطار الحقوقي:

مع توسع الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، احتاجت الدولة الناشئة إلى أطر قانونية منظّمة ومدوّنة تُحدد طبيعة العلاقة مع الجماعات غير المسلمة الداخلة في كنف الحكم الإسلامي في الشام ومصر والعراق وفارس. وقد تبلور نظام أهل الذمة بوصفه استجابةً حضاريةً ناضجة لهذه الحاجة المُلحّة؛ فـ«الذمة» في لغة الفقه الإسلامي تعني العهد والأمان، وأهل الذمة هم غير المسلمين الأحرار الذين يتمتعون بحماية الدولة الإسلامية الكاملة مقابل أداء الجزية، وهي ضريبة رسمية يُعفى منها الفقراء والعجزة والنساء والأطفال ورجال الدين. وقد كفل هذا النظام جملةً من الحقوق الأساسية التي وثّقها الماوردي توثيقاً

دقيقاً في أحكامه السلطانية (الماوردي، 1989م، ص. 138)؛ في مقدمتها حرية ممارسة الشعائر الدينية وصون الكنائس والبِيَع وبيوت العبادة من الاعتداء، والحق في التقاضي أمام المحاكم الإسلامية مع احتفاظهم بحق الخضوع لشرائعهم الخاصة في الأحوال الشخصية، والحق في العمل والتجارة وشغل الوظائف الإدارية والمهنية. ومن أشهر وثائق الصلح في هذا الشأن العهدة العمرية التي أعطاها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأهل بيت المقدس حين دخله عام 637م، والتي أقرّت حريةَ الدين لجميع أهله وصانت كنائسهم ومقدساتهم من أي اعتداء أو مصادرة. وقد كشفت هذه المرحلة عن مفارقة تاريخية لافتة؛ إذ استقبل الأقباط في مصر الفتح الإسلامي بترحاب نسبي ملحوظ، لأنه أعفاهم من الاضطهاد البيزنطي الذي كانوا يعانون منه بسبب خلافاتهم العقدية مع الكنيسة الرسمية، مما يُشير إلى أن التسامح الإسلامي كان في تلك اللحظة تفوقاً موضوعياً ملموساً مقارنةً بالبديل الذي عاشه هؤلاء فعلاً.(Tritton, 1930, p. 75)

1.4 الديانات الرئيسية ومكانتها في الكيان الإسلامي:

في ظل الخلافة الراشدة والدولة الأموية الممتدة من 632 إلى 750م، عاشت جماعات دينية متعددة ضمن منظومة الحكم الإسلامي وتباينت تجاربها وفق طبيعة كل جماعة وموقعها الجغرافي وتاريخها مع المسلمين: فقد شكّل المسيحيون القطاعَ الأوسع من أهل الذمة في الشام ومصر والعراق، وتمتعوا في الغالب بهامش واسع من الحرية الدينية، ويُعدّ مثال يوحنا الدمشقي –الذي نشأ في البيئة الأموية وتولّى أسلافه مناصب إدارية رفيعة– دليلاً صارخاً على حجم الانفتاح الذي ميّز تلك المرحلة (Tritton, 1930, p. 75).

واستفادت الجاليات اليهودية استفادةً لافتة موثّقة؛ إذ أُتيح لها ما لم يُتَح في ظل الحكم البيزنطي أو الساساني من حرية التنقل وممارسة الشعائر والنشاط الاقتصادي (Goitein, 1967, p. 66). أما الزرادشتيون في العراق وفارس فقد واجهوا تحديات أكبر نظراً لارتباطهم بالكيان السياسي الساساني المنهار، غير أن الفقه الإسلامي منح لهم الذمة وأقرّهم على ممارسة شعائرهم. ويتبيّن من هذا الاستعراض أن التسامح الديني الإسلامي كان منذ بداياته تسامحاً مؤسسياً منظّماً لا تسامحاً فردياً عابراً، إذ ارتكز على نص شرعي يُؤصّله وتجسّد في وثائق قانونية توثّقه وسياسات حكومية فعلية تُطبّقه.

ثانياً: التسامح الديني في مرحلة الازدهار الحضاري (750–1258م)

2.1 الخلافة العباسية وذروة الانفتاح الحضاري:

مع انتقال مركز الخلافة الإسلامية من دمشق إلى بغداد عام 750م، شهد التسامح الديني تحولاً كيفياً نحو الانفتاح الفكري الواسع والتبادل الحضاري المنظّم؛ إذ تحوّلت بغداد تدريجياً إلى عاصمة عالمية كبرى تتجاور فيها الحضارات وتتلاقى فيها المعارف الإنسانية المتراكمة. وقد تجلّى هذا الانفتاح في حركة الترجمة الكبرى التي رعاها بيت الحكمة البغدادي، حيث اضطلع علماء من المسيحيين النساطرة واليعاقبة والصابئة المندائيين إلى جانب اليهود والزرادشتيين بمهمة نقل التراث الفلسفي والعلمي اليوناني والفارسي والهندي إلى العربية، فأثروا الحضارة الإسلامية إثراءً عميقاً لا مثيل له في التاريخ (Gutas, 1998, p. 53). وتكشف الشواهد التاريخية أن خلفاء عباسيين بارزين كالرشيد والمأمون والمعتضد كانوا

يستعينون بأطباء وعلماء من أهل الذمة ويُقرّبونهم؛ ففي عهد الرشيد الذهبي كان جبريل بن بختيشوع المسيحي يشغل منصب كبير أطباء الخلافة، ومعه سلسلة من آل بختيشوع الذين توارثوا هذا المنصب الرفيع جيلاً بعد جيل عبر قرنين. وبرز حنين بن إسحاق واحداً من أبرز المترجمين والعلماء في تاريخ الحضارة الإنسانية بأسرها، وكان مسيحياً يتمتع بحرية علمية واسعة في تعليم طلابه ونشر أعماله (الواسطي، 2022م، ص. 7).

2.2 تأثير التنوع الديني على المؤسسات العلمية والإدارية:

اتّسمت المؤسسات العلمية والإدارية العباسية بانفتاح لافت على أبناء الأقليات الدينية؛ إذ لم يكن الانتماء الديني حاجزاً أمام الترقي والوصول إلى أعلى المناصب. فقد وُجد في ديوان المراسلات العباسي كتّاب مسيحيون بارعون أجادوا العربية وخدموا الدولة الإسلامية بكفاءة عالية. كما أن الأسواق التجارية الكبرى والمدارس العلمية والأحياء السكنية في بغداد كانت مختلطةً دينياً، مما أفضى إلى نسيج من العلاقات الاجتماعية والتجارية التي تعبر الحواجز الطائفية وتُرسّخ مناخاً من التعاون اليومي الطبيعي (الشمري والعوادي، 2014م، ص. 34). وشكّلت الأسواق العامة والتجمعات الثقافية فضاءاتٍ حيةً للتلاقي البشري بين أبناء الديانات المختلفة تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية المشتركة مع الفضول المعرفي المتبادل مع الروابط الإنسانية الطبيعية، لتُنتج في مجموعها بيئةً حضاريةً حيةً تُخفّف من حدة التنافر الطائفي الكامن. وهذا ما أشار إليه ابن بطوطة في رحلاته حين وصف التنوع الديني في الحواضر الإسلامية بوصفه سمةً طبيعية لا تُثير استغراباً (ابن بطوطة، 1987م، ج1، ص. 70).

2.3 الأندلس: نموذج التعايش الحضاري الاستثنائي:

تُمثّل الأندلس الإسلامية –لا سيما في مرحلة الإمارة ثم الخلافة الأموية الممتدة من 138هـ إلى 422هـ الموافقة لـ756–1031م– الحالةَ الأكثر إشراقاً وتميزاً في تاريخ التسامح الديني الإسلامي. فمنذ دخول المسلمين إلى شبه الجزيرة الإيبيرية عام 92هـ الموافق 711م، تبنّوا سياسةً واضحة المعالم في التعامل مع السكان المسيحيين القدامى تقوم على أساس العقد والإلزام المتبادل وليس على القهر والإكراه (الشباني وجابر، 2024م، ص. 15). وقد بلغ التعايش في قرطبة مستوىً استثنائياً ربما لم تشهد له الحضارة الإنسانية في عصرها نظيراً؛ إذ كان علماء اليهود والمسيحيين يترددون بحرية على بلاط الخلفاء الأمويين الأندلسيين، وكان الطبيب اليهودي البارز حسداي بن شبروط يشغل منصب المستشار الطبي والدبلوماسي للخليفة عبد الرحمن الناصر، وهو نموذج جليّ يُجسّد مستوى الثقة والشراكة الحضارية العالية (Menocal, 2002, p. 28). وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، أنتجت الحضارة الأندلسية ظاهرة «المستعربين»، وهم مسيحيون أندلسيون اعتنقوا اللغة العربية والثقافة الإسلامية في ممارستهم اليومية مع احتفاظهم التام بدينهم المسيحي؛ وهذه الظاهرة دليلٌ ناصع على عمق الانصهار الثقافي الممكن في ظل مناخ التسامح الحقيقي (البهادلي، 2015م، ص. 61).

2.4 التحديات والأزمات التي اختبرت نموذج التسامح:

لم تسلم تجربة التسامح الديني الإسلامي من محطات صعبة وأزمات حادة؛ وقد تمثّلت أبرز هذه التحديات في ثلاثة أنماط متكررة: أولاً التوترات الناجمة عن الأزمات السياسية الداخلية، إذ كشفت بعض الحقب أن مناخ التسامح كان عُرضةً للتراجع حين تتعرض الدولة لضغوط خارجية أو أزمات داخلية؛ ففي مراحل بعينها من العصر العباسي صدرت قرارات تمييزية ضد أهل الذمة ارتبطت في الغالب بضغوط سياسية أو تيارات فقهية محافظة تصاعد نفوذها في فترات الاضطراب (Lewis, 1984, p. 38). ثانياً أثر الحروب الصليبية على البيئة الداخلية، وقد مثّلت اختباراً صارماً لمبدأ التعايش؛ غير أن اللافت أن قيادات إسلامية كبرى كصلاح الدين الأيوبي حافظت على مبادئ التسامح حتى في خضم المواجهة العسكرية، وكان فتح القدس عام 1187م فرصةً لإعادة تأكيدها عملياً (ابن الأثير، 1979م، ج11، ص. 352). ثالثاً التوظيف السياسي للخطاب الديني الذي يُحوّل التوترات الطائفية الكامنة أداةً سياسية لتحقيق أهداف في الصراع على النفوذ، وهو ما يُذكّر بأن التسامح الحقيقي يحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لا تكتفي بإعلان المبادئ في أوقات الرخاء بل تلتزم بها في أوقات الأزمات (الدنيناوي، 2018م، ص. 9). وتكشف هذه الأزمات مجتمعةً عن نمط حاكم متكرر: كلما أُفرغ الفضاء السياسي من ثقافة المساءلة وتراجع دور المؤسسات المدنية، انتقل التوتر الكامن من صورته الهادئة إلى انفجار مباشر، مما يؤكد أن التعايش الديني المستدام ليس معطىً ثابتاً بل ناتجٌ هشٌّ دائماً في حاجة إلى صون مستمر.

ثالثاً: المناقشة والاستنتاجات التحليلية

3.1 جدلية النص الشرعي والتطبيق الفعلي:

أثبتت التجربة الإسلامية الممتدة على مدى ستة قرون ونصف أن وجود الإطار الشرعي الداعي إلى التسامح شرطٌ ضروري لكنه لا يكفي وحده لضمان التطبيق الفعلي المستدام. فقد وُجدت النصوص القرآنية والحديثية الصريحة في شأن حقوق غير المسلمين منذ بواكير الرسالة، ومع ذلك شهدت بعض المراحل تجاوزاتٍ وقصوراً في التطبيق يصعب إنكارها. والأمر في جوهره يعكس ما انتهى إليه الجابري وغيره من أن الهوّة بين النص والتطبيق تتشكّل وتتسع حين تُهيمن على مراكز القرار توجهات سياسية تُغلّب مصالح آنية ضيقة على مبادئ الشريعة الجامعة (الجابري، 1991م، ص. 214). وهذا يعني أن التسامح الحقيقي يحتاج إلى ما هو أعمق من النص الشرعي؛ يحتاج إلى مؤسسات مساءلة قادرة على ضمان التطبيق وملاحقة الانتهاكات.

3.2 ارتباط التسامح الديني بالازدهار الحضاري:

يُظهر الاستعراض التحليلي التاريخي ارتباطاً وثيقاً وموثّقاً بين مناخ التسامح الديني ومراحل الازدهار الحضاري والعلمي في التاريخ الإسلامي. فبغداد العباسية في عهد الرشيد والمأمون وقرطبة الأموية في عهد عبد الرحمن الناصر لم تكونا فقط عاصمتين سياسيتين

ناجحتين، بل كانتا نموذجَي الانفتاح الحضاري الحقيقي الذي جذب العقول المبدعة والكفاءات العلمية من شتى الأديان والأعراق والبلدان. وهو ما أكده وات بقوله إن التسامح كان شرطاً بنيوياً في ازدهار الحضارة الإسلامية لا مجرد فضيلة أخلاقية مُستحسَنة (Watt, 1972, p. 31). ويُقرأ هذا الارتباط في ضوء منطق واضح: المجتمع المتسامح يستفيد من المواهب الكاملة لجميع أبنائه بصرف النظر عن انتمائهم الديني، ويستورد من خلال انفتاحه المعرفةَ والخبرات الإنسانية المتراكمة في الحضارات الأخرى.

3.3 التعايش كعملية مجتمعية لا قرار حكومي فحسب:

تُقدّم التجربة الإسلامية دليلاً تاريخياً دامغاً على أن الحكومة والمجتمع معاً لازمان وشرط ضروري لا غنى عنه في صنع التسامح الحقيقي؛ فلم يكفِ القرار الرسمي الحكومي وحده دون بيئة مجتمعية حاضنة تتعامل مع التنوع بقبول طبيعي، كما لم تكفِ الثقافة الشعبية المتسامحة وحدها دون سياسات رسمية تُحميها وتُكرّسها. وقد كانت الأسواق التجارية المختلطة والمؤسسات العلمية المفتوحة والفضاءات الثقافية المشتركة رديفاً حيوياً لا يُستغنى عنه للسياسة الرسمية في ترسيخ التعايش وتجذيره في ذاكرة المجتمع الجمعية.

3.4 التعليم والمؤسسات العلمية: الاستثمار الأطول أمداً:

تُشير شواهد التجربة الإسلامية بوضوح إلى أن المؤسسات العلمية المفتوحة التي التقى فيها أبناء الأديان المختلفة على قدم المساواة أدّت دوراً حضارياً أعمق وأبقى في تعزيز التعايش من السياسات الأمنية والإدارية. فحين يلتقي طالبٌ مسلم بأستاذٍ مسيحي في بيت

الحكمة، أو حين يتشارك يهودي ومسلم في مشروع ترجمة نص فلسفي يوناني، تنكسر الصور النمطية الجاهزة وتتشكّل صداقات ومصالح وتقديرات متبادلة تجعل من التعايش حاجةً إنسانية ملموسة يرغب فيها أصحابها لا مجرد مبدأ مُجرَّد يُلزَمون به من الخارج (Gutas, 1998, p. 53). وهذا ما يجعل الاستثمار في المؤسسات العلمية المفتوحة أنجع أدوات بناء التعايش على المدى البعيد.

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى أن التسامح الديني في التاريخ الإسلامي يمثّل ظاهرةً حضاريةً موثّقةً بعيدة عن كلا التبسيطين المتعاكسين اللذين يُشوّهان فهمها؛ فهي ليست المدينة الفاضلة المُطلقة الخالية من الإخفاق، وليست الاضطهاد والقسر المزعومَين. إنها تجربة إنسانية متعددة الأوجه، أنجزت في مراحل ازدهارها الكبرى نموذجاً للتعايش الديني لا نظير له في عصره، وتعثّرت في محطات أخرى حين أفلحت الحسابات السياسية الضيقة أو الأزمات الخارجية الحادة في الإجهاز على مبادئ الشريعة السمحاء أو التحايل عليها. وقد أثبت البحث بأدلته التاريخية الموثّقة أن استدامة التسامح الديني في الحضارة الإسلامية عبر مراحل ازدهارها كانت ثمرةً لتضافر منظومة متكاملة من العوامل المتشابكة: إطارٌ شرعي قرآني ونبوي يُؤصّل التعايش ويُوجب العدل مع الآخر الديني ويُجرّم الإكراه في الاعتقاد، ونظامٌ حقوقي مُجسَّد في نظام الذمة يُترجم هذه المبادئ إلى ضمانات قانونية ملزمة، وسياساتٌ حكومية مستنيرة تفتح أبواب المشاركة الحضارية الكاملة أمام أبناء الأقليات الدينية،

ومؤسساتٌ علمية وثقافية كبيت الحكمة تجعل من التعايش ممارسةً يوميةً حيةً متجددة. كما أظهرت الدراسة بجلاء أن الارتباط العضوي بين التسامح والازدهار في التجربة الإسلامية لم يكن محض مصادفة تاريخية؛ إذ كلّما توسّعت دائرة الانفتاح الحقيقي على الآخر الديني والحضاري ارتفع منسوب الإنتاج المعرفي والثقافي والعلمي ارتفاعاً ملموساً يشهد به التاريخ (Goitein, 1967; الواسطي، 2022م).

بناءً على ما توصّل إليه البحث يُوصى بما يأتي: أولاً توظيف هذا الإرث الحضاري الإسلامي في المناهج التعليمية بتقديم نقدي علمي لا تقديسي انتصاري. ثانياً إجراء دراسات مقارنة منهجية بين نموذج التسامح الإسلامي وتجارب التعايش في حضارات إنسانية أخرى للوصول إلى قوانين عامة تحكم ظاهرة التسامح. ثالثاً تشجيع البحث في الوثائق والمخطوطات الأولية غير المدروسة لاستخراج تفاصيل الحياة اليومية لغير المسلمين تحت الحكم الإسلامي. رابعاً توظيف التجربة الإسلامية مرجعاً علمياً في تصميم السياسات الدينية والاجتماعية في المجتمعات متعددة الأديان في عالمنا المعاصر. خامساً الاهتمام بدراسة الحالات التي شهدت تراجعاً في التسامح الديني بمنهج نقدي موضوعي، إذ إن فهم أسباب الإخفاق لا يقل أهميةً عن رصد نماذج النجاح.

المصادر:

1. ابن بطوطة، شمس الدين محمد بن عبدالله. (1987م). رحلة ابن بطوطة. دار الكتب العلمية.
2. ابن تيمية، تقي الدين أحمد. (1988م). السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. دار الكتب العلمية.
3. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (1406هـ). المقدمة (تحقيق: درويش الجويدي). المكتبة العصرية.
4. ابن الأثير، عز الدين علي. (1979م). الكامل في التاريخ. دار صادر.
5. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. (1999م). تفسير القرآن العظيم (تحقيق: سامي بن محمد سلامة). دار طيبة للنشر والتوزيع.
6. إيدان، إخلاص عباس، وإيدان، إيمان عباس. (2021م). التسامح الديني من منظور الإسلام تجاه الأقليات. مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، عدد خاص وقائع مؤتمر تونس، 5-20.
7. البلاذري، أحمد بن يحيى. (1978م). فتوح البلدان. دار الكتب العلمية.
8. البهادلي، سعاد بدير هاشم. (2015م). التسامح الديني الإسلامي في كتالونيا من الأندلس. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(213)، 55-78.
9. الجابري، محمد عابد. (1991م). التراث والحداثة: دراسات ومناقشات. مركز دراسات الوحدة العربية.
10. الدنيناوي، حيدر جاسم جابر. (2018م). التسامح الديني في الخطاب القرآني: دراسة نحوية دلالية. مجلة بحوث ميسان، 14(27)، 1-22.
11. السامرائي، محمد إبراهيم، وأحمد، عثمان شهاب. (2017م). أحاديث النهي عن تخويف أهل الذمة والمعاهدين. مجلة البحوث الإنسانية لجامعة ديالى، 2(73)، 1-28.
12. الشباني، مصطفى كامل محمد، وجابر، علي رؤوف. (2024م). لمحات عن التسامح الديني للمسلمين مع المسيحيين في الأندلس. مجلة آداب الكوفة، 1(59)، 10-30.
13. الشمري، محمد كريم إبراهيم، والعوادي، سوسن أحمد. (2014م). أثر التلاقح الفكري والثقافي بين المسلمين وأهل الذمة في نشر التعايش والتسامح الديني في العراق في العصر العباسي الأول. مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، 6(17)، 28-45.
14. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (د.ت). تاريخ الأمم والملوك. دار الكتب العلمية.

15. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. (1989م). الأحكام السلطانية (تحقيق: أحمد مبارك البغدادي). دار ابن قتيبة.

16. الواسطي، زينب شاكر. (2022م). الإسهامات العلمية لأطباء أهل الذمة في الحضارة الإسلامية. مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، 28(114)، 1-18.

Reference :

1. Arnold, T. W. (1913). The preaching of Islam: A history of the propagation of the Muslim faith. Constable & Company.
2. Bosworth, C. E. (1982). The concept of Dhimma in early Islam. In B. Braude & B. Lewis (Eds.), Christians and Jews in the Ottoman Empire (pp. 37-51). Holmes & Meier.
3. Goitein, S. D. (1967). A Mediterranean society: The Jewish communities of the Arab world (Vol. 1). University of California Press.
4. Gutas, D. (1998). Greek thought, Arabic culture: The Graeco-Arabic translation movement in Baghdad. Routledge.
5. Lewis, B. (1984). The Jews of Islam. Princeton University Press.
6. Menocal, M. R. (2002). The ornament of the world: How Muslims, Jews, and Christians created a culture of tolerance in medieval Spain. Little Brown.
7. Safi, O. (2009). Memories of Muhammad: Why the Prophet matters. HarperOne.
8. Toynbee, A. J. (1954). A study of history (Vol. 8). Oxford University Press.
9. Tritton, A. S. (1930). The caliphs and their non-Muslim subjects. Oxford University Press.
10. Watt, W. M. (1956). Muhammad at Medina. Oxford University Press.
11. Watt, W. M. (1972). The influence of Islam on medieval Europe. Edinburgh University Press.